

قريباً تقييم تجربة التعليم المفتوح في الجامعات أوتاني لـ«الوطن»: أكثر من ٢٠ ألف طالب إلى امتحانات دمشق ٢٦ الشهر القادم

فادي بك الشريف

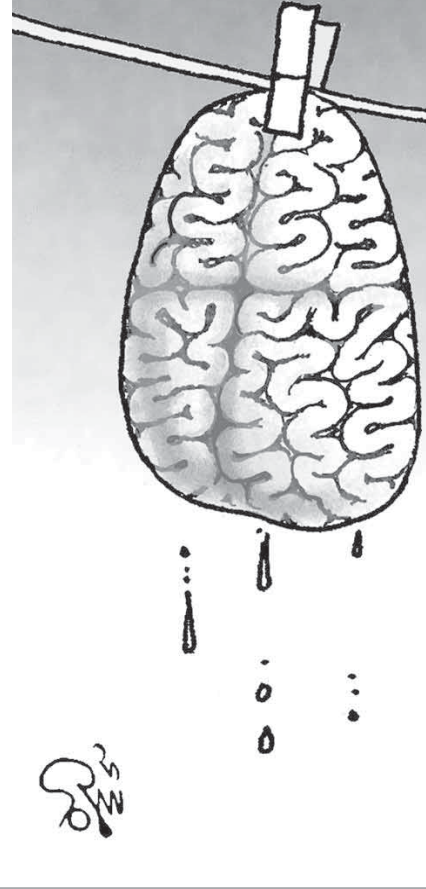
كشفت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح الدكتورة صفاء أوتاني في تصريح خاص لـ«الوطن» عن دراسة كاملة وإعادة تقييم للتعليم المفتوح خلال الأشهر القادمة وذلك عبر دراسة مركزية لتقييم تجربة المفتوح في الجامعات وربط برامجها مع الحاجة وأهميتها في سوق العمل ضمن رؤية لوزارة التعليم العالي.

وأكدت أوتاني أن هناك مقترحات وبرامج جديدة خاصة بالصحة النفسية والإرشاد النفسي والتخطيط ونظم المعلومات الجغرافية إضافة إلى برنامج خدمة المجتمع وذلك نظراً للأهمية وأهمية اعتماد هذه البرامج والتي تأتي استجابة للوضع الراهن وما أفرزته الأزمة.

وأشارت نائب رئيس الجامعة إلى أن امتحان التعليم المفتوح ينطلق في ٢٦ الشهر القادم وذلك لبرامج المحاسبة والإعلام والترجمة وإدارة المشروعات ورياض الأطفال والدراسات القانونية والدبلوماسية، ذاكراً أن بعض الكليات أصدرت البرامج وسيتم إعلان البرامج النهائية خلال أسبوع، وقالت أوتاني: إن عدد الطلاب المسجلين حالياً يتجاوز ٢٠ ألف طالب ما بين مستجدين وقادمي، حيث يقدر عدد الطلاب المستجدين في السنة الأولى بموجب المفاضلة ٩٥٠٠ طالب وطالبة مشيرة إلى أنه تم تمديد التسجيل حتى ٥ من الشهر القادم لإتاحة الفرصة للتسجيل لأكثر عدد ممكن من الطلاب، مؤكدة أن برنامجي الدراسات القانونية والمحاسبة يضمن أكبر عدد من الطلاب المسجلين وأن امتحانات برامج التعليم المفتوح تنتهي بـ٢٧ آذار العام الجاري.

وأوضحت أوتاني أن تطبيق الرسوم الجديدة هو في عام ٢٠١٨-٢٠١٩ وذلك ضمن مبدأ ٥ آلاف المادة، و٦٥٠٠ المادة الراسبة مرة واحدة و٧٥٠٠ للمادة مرتين.

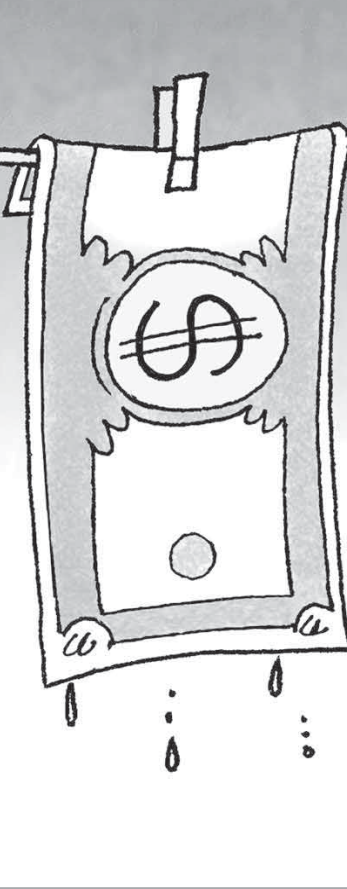
غسيل أدمغة



غسيل كلي



غسيل أموال



غسيل ثياب



مشروع قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية

عقوبات وغرامات مع حقوق إنسانية لمن جرى تهريبهم السجن المؤبد إذا كان التهريب تنفيذاً لأعمال إرهابية

محمد منار حميجو

ليرة إذا ارتكب الجريمة تنفيذاً لأعمال إرهابية أو إذا نتج عن الجريمة وفاة الشخص الذي تم تهريبه أو إصابته بعامة دائمة مؤكداً أنه يعاقب بالعقوبة ذاتها في حال استخدم الجاني القوة أو الأسلحة لمقاومة السلطات أو إذا وقع اعتداء جنسي على الشخص الذي تم تهريبه.

وأوضح المشروع أن المحكمة تقضي تم تهريبه المنصوص عليها في القانون بإلزام الجاني بحمل نفقات سكن الشخص الذي تم تهريبه ومعيشتهم والإقامة بنفقات إعادة الشخص الذي تم تهريبه إلى دولته أو مكان إقامته.

وأكد المشروع أنه يعاقب الشخص الاعتباري بغرامة خمسة ملايين ليرة إذا ارتكب باسمه أو لمصلحته أو بإحدى وسائله أي من الجرائم المنصوص عليها، مشيراً إلى أن الشخص الاعتباري مسؤولاً بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من تعويضات مالية.

ونص القانون أنه يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون كل من يبادر من الجناة أو الشركاء أو المتدخلين إلى إبلاغ السلطات المختصة بمعلومات تمكن من اكتشاف الجريمة قبل البدء بتنفيذها أو الحيلولة من دون إتمامها.

وأكد المشروع أنه تخفف العقوبة وفق قانون

نص مشروع قانون الهجرة غير الشرعية أنه يعاقب بالسجن كل من هرب أشخاصاً بطرق غير مشروعة من ثلاث سنوات حتى خمسة عشر عاماً وبغرامة تعادل ضعف ما يعود عليه من نفع على الأقل عن مليوني ليرة.

وبين المشروع الذي أعدته وزارة العدل أنه يعاقب بالعقوبة ذاتها من أنشأ أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة لأغراض تهريب الأشخاص أو تولي دوراً فيها أو دعا إلى الانضمام إليها مؤكداً أن العقوبة تفرض على من هرب أو أدار مكاناً لإيواء الأشخاص المهربين أو جمعهم أو نقلهم.

وشدد المشروع عقوبة تهريب الأشخاص إذا ارتكب من خلال جماعة إجرامية منظمة أو من موظف عام مستغلاً عمله أو استخدام الجاني الأطفال في ارتكاب الجريمة مشيراً إلى أن العقوبة تشدد في حال استخدام المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية كذلك الحال في استخدام القوة أو العنف أو الأسلحة أو التهديد بأي منها أثناء ارتكاب الجريمة.

وبين المشروع أن مرتكب جريمة تهريب الأشخاص يتركب جريمة غير مشروعة يحاكم بالسجن المؤبد وغرامة مالية لا تقل عن خمسة ملايين

الذين درسوا في تلك المناطق لتسوية أوضاعهم الدراسية.. السيد الوزير أكد أن المواضع التي طرحها السيد غراندني تعتبر من أولويات عمل الحكومة منذ بداية الأزمة وهناك برامج عمل وتشريعات تنتج الحفاظ على الصناعات العقارية والمكبات وخاصة أن المجموعات الإرهابية كانت تستهدفها بشكل مباشر عند دخولها لأي منطقة، إضافة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات لتثبيت الولادات وضمان متابعة التعليم بالنسبة للطلاب في كل المحافظات وأن الحكومة قد عملت على استمرار عمل المدارس الإنسانية التي تقدمها الحكومة السورية وبرامج والتشريع الممكن تقديمها للمحافظين.

وفي ختام اللقاء عرض غراندني إمكانية التعاون القائم بين الجانبين وأن يتمكن السيد غراندني بزيارته هذه بقل الصورة الحقيقية لما يجري في سورية إلى العام.

وزير الإدارة المحلية: اللجنة العليا للإغاثة تقوم بإيصال المساعدات للمناطق الصعبة

الوطن



بحث رئيس اللجنة العليا للإغاثة وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف مع فيليبواشيل ماريا غراندني المفوض السامي لمنظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الجهود المبذولة في إطار العمل الإغاثي والإنساني في سورية والتعاون والتنسيق الكامل القائم بين الحكومة السورية ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في سورية.

حيث أثنى الوزير على الجهود التي تبذلها المنظمة من خلال التعاون الوثيق مع اللجنة العليا للإغاثة واللجان الفرعية في المحافظات. مؤكداً أن الفترة الماضية شهدت الكثير من التطورات وكانت نحو الأفضل لجهة تحقيق الاستقرار في بعض المناطق (حلب وريف دمشق) مشيراً إلى أهمية الصالحات الوطنية التي تمت خلال هذه الفترة لعودة الأمن والأمان لسورية، وأن مشاريع التعاون مع المفوضية أسهمت في تسهيل بعض الأمور على المواطنين الذين خرجوا من بعض المناطق مثل داريا وغيرها حيث قامت الحكومة بتأمين إقامتهم في مساكن الإيواء المؤقتة في المرحلة، أملاً أن يستمر هذا التعاون بإحداث المزيد من هذه الوحدات لاستيعاب المهجرين من داخل وخارج سورية، كما لفت لأهمية برامج التعاون والعمل على تطويرها.. مؤكداً أن ملامح خروج سورية من الأزمة باهية للجميع وأن حجم الأعمال المطلوبة كبير ونحو على التعاون مع المفوضية لتقديم أفضل الخدمات اللازمة ومساعدة السوريين الذين تعرضوا للتهجير من الإقليمين وإن زيارة السيد غراندني إلى حلب ستتمكن من الإطلاع على

حجم الأعمال اللازمة والتعاون المطلوب. مؤكداً أن اللجنة العليا للإغاثة تقوم بإيصال المساعدات للمناطق الصعبة من خلال لجنة مهمتها دراسة الخطط اللازمة لوصول المساعدات لتلك المناطق حيث تتوافر معها عوامل السلامة للمتطوعين ومرافقي المساعدات. بدوره تحدث المفوض السامي لمنظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السيد غراندني مؤكداً أهمية زيارته لسورية والتي سيقوم خلالها بجولة ميدانية لكل من محافظتي حمص وحلب والإطلاع على أرض الواقع على الجهود الإنسانية التي تقدمها الحكومة السورية وبرامج التعاون الممكن تقديمها للمحافظين.

وخلال اللقاء عرض غراندني إمكانية التعاون القائم بين الجانبين وأن يتمكن السيد غراندني بزيارته هذه بقل الصورة الحقيقية لما يجري في سورية إلى العام.

الذين درسوا في تلك المناطق لتسوية أوضاعهم الدراسية.. السيد الوزير أكد أن المواضع التي طرحها السيد غراندني تعتبر من أولويات عمل الحكومة منذ بداية الأزمة وهناك برامج عمل وتشريعات تنتج الحفاظ على الصناعات العقارية والمكبات وخاصة أن المجموعات الإرهابية كانت تستهدفها بشكل مباشر عند دخولها لأي منطقة، إضافة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات لتثبيت الولادات وضمان متابعة التعليم بالنسبة للطلاب في كل المحافظات وأن الحكومة قد عملت على استمرار عمل المدارس الإنسانية التي تقدمها الحكومة السورية وبرامج والتشريع الممكن تقديمها للمحافظين.

وفي ختام اللقاء عرض غراندني إمكانية التعاون القائم بين الجانبين وأن يتمكن السيد غراندني بزيارته هذه بقل الصورة الحقيقية لما يجري في سورية إلى العام.

أسعار الخضار ساخنة بسبب برودة الطقس..!

دخاخي: الغاز بـ٥٠٠٠ ليرة والمازوت ٤٠٠ ليرة



محمود الصالح

الجهات المعنية أن تبادر بشكل سريع إلى إيجاد حلول عاجلة وفورية لمعالجة الأزمة المعيشية في أسواق دمشق. تحدثنا إلى عدد من المواطنين الذين يتسوقون قاصداً لنا أنهم يعانون ارتفاعاً كبيراً في الأسعار وسط غياب كامل للرقابة التموينية التي تركت لكل بائع أن يضع الأسعار التي يريدونها والتي أصبحت تفوق كل التصورات. وطالب كل من التقيناهم بضرورة وضع تسعيرة من الدولة للمواد الاستهلاكية والإلزام البائعين بها وذلك لتخفف من ضغط الحياة المعيشية على المواطنين.

مع سخونة التصريحات «التموينية» الداعية إلى خفض الأسعار زادت مع بداية الأسبوع الحالي معظم الأسعار في مدينة دمشق بشكل يفوق التصور. البعض عزا هذا الارتفاع إلى الظروف الجوية من تلوج وأمطار وغيرها والبعض الآخر أشار إلى زيادة عمليات الشحن إلى حلب بعد تحسن الوضع هناك. حيث شهدت مختلف أسواق دمشق ارتفاعاً كبيراً في جميع المواد الاستهلاكية الأساسية ومنها السكر والزيت والسمطة والرز حيث بلغت أسعار السكر ٤٠٠ ليرة والأرز ١١٠٠ ليرة والبقرة ١٠٠٠ ليرة أما أسعار الخضار فحدث لا حرج حيث بلغت أسعار البطاطا ٢٨٠ ليرة والبنندورة ٢٧٥ ليرة والبصل ٢٠٠ ليرة والقرنبيط ٣٠٠ ليرة والملفوف ٢٥٠ ليرة والسلق الربيطة ١٠٠ ليرة ٢٠٠ غ، وكذلك أسعار المواد الأخرى جلبت الأطفال ٣٥٠٠ ليرة والحفوضات ٢٠٠٠ ليرة. «الوطن» تحدثت مع رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق عدنان دخاخي الذي قال: إن ارتفاع الأسعار في هذه الأيام لا يشير بالخير في مجال الأسواق على الرغم من التحسن الأمسي الذي نشهده البلاد لكن الأسعار في ارتفاع مستمر حتى إن سعر الدولار استقر منذ أربعة أشهر ولكن الأسعار

فرع الشركة للأفران العامة والاحتياطية بالريف والمدينة وعلى الأفران الخاصة بالمدينة. إلى ذلك أكد المهندس سلامي أن إدارة فرع الشركة تقوم بالعمل الجاد والمتابعة اليومية لإنجاز الأعمال في مطحنة لتكلمخ لوضعها بالخدمة بأقصى سرعة ممكنة. مبيناً أنه تم تركيب الآلات في قسي الاستقبال والتلفظ وتم الانتهاء من الأعمال الفنية بالمطحنة بنسبة ٩٠٪ وشرفت إعادة تدعيم قسم الطحين على الانتهاء وتم توريد ٣ دفعات من الآلات، وأما الدفعة الرابعة فقد تم شحنها من بلد المنشأ (روسيا) وهي على وشك الوصول كما تم التعاقد مع الشركة العامة للطرق والجسور لإنشاء مستودع لتخزين الدقيق في المطحنة بمساحة تقريبة ١٠٠٠ م٢ وباشرت الشركة التعاقد بالتنفيذ حيث تم إعطاؤها أمر المباشرة منذ شهرين. وكشف مدير فرع المحاطن أنه يمكن وضع مطحنة تكلمخ بالإنتاج التجريبي خلال الربع الثاني من العام الحالي حيث تم فرز فنيين من فرع المحاطن بحمص إلى المطحنة المذكورة للتدريب على أعمال تركيب الآلات أثناء قيام الشركة الروسية بالتركيب، علماً أن الطاقة الإنتاجية اليومية للمطحنة ستكون بحدود ٦٠٠ طن يومياً.

بطاقة إنتاجية تصل إلى ٦٠٠ طن يومياً... مطحنة تكلمخ في الخدمة خلال أشهر قليلة

حمص - نبال إبراهيم

قال المهندس سمير السلامي مدير فرع حمص للشركة العامة للمطاحن في تصريح لـ«الوطن»: إنه بعد خروج مطحنتي النجمة والزهرء من الخدمة بسبب تعرضهما للتخريب والتدمير على يد المجموعات الإرهابية المسلحة، والتي كانتا تعملان بطاقة إنتاجية يومية مقدارها ١١٠ أطنان لكل منهما. تعمل حالياً كل من مطحنة ابن الوليد بطاقة إنتاجية يومية مقدارها ٢٢٠ طناً ومطحنة الهلال بطاقة إنتاجية مقدارها ١١٠ أطنان يومياً. لأنهما المطحنتان العائتان الوحيدتان التابعتان لفرع الشركة العامة للمطاحن بحمص. وأشار المهندس سلامي إلى أنه تم التعاقد مع مطحنتي الهبة والشبخ بطاقة إنتاجية يومية مقدارها ٢٥٠ طناً لكل منهما لتغطية حاجة المحافظة والمحافظات الأخرى من الدقيق، مبيناً أن فرع الشركة يقوم بتزويد المحافظات الأخرى بالدقيق مثل حلب ودمشق وحماه وطرطوس وفقاً لخطه موضوعه لهذه الغاية، موضحاً أن كميات الدقيق الموزعة على المخازن العامة والخاصة والاحتياطية يومياً تصل لحدود ٤٥٠ طناً وتوزع بسيارات

انفجار خزاني مازوت وسط طرطوس ووفاة شخص وجرح آخر

طرطوس - الوطن



شهد وسط مدينة طرطوس ظهر أمس انفجاراً قوياً وحريقاً كبيراً في المكان وعلى الفور وصلت سيارات فوج إطفاء طرطوس وسيطرت على الحريق.. وأفاد الرائد سمير شما قائد فوج الإطفاء أن سبب الانفجار يعود لقيام عامل صيانة بتلحيم أحد خزانات المازوت العائدة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل المملوكة بالمازوت ما أدى لوصول شرارة للمادة وحصول الانفجار بالخزان الأول ثم الثاني المجاور واشتعال النيران مع دخان كثيف غطي المنطقة.. وأضاف إن سيارات الفوج تحركت فوراً إلى المكان وتمكنت من السيطرة على الحريق ومنع انفجار الخزائين الثالث والرابع رغم اشتعال النيران فيها حيث تم إطفائها قبل حصول الانفجار فيها

كما في الخزائين الأول والثاني.. وذكر أن عملية الانفجار أدت لوفاة معلم العامل شوقي صليبي والصيانة وسام تلجة وإصابة زميله

بسبب الأسعار... المستهلكون يقعون ضحية غش الأجبان

الرياح!! مدير التجارة الداخلية المكلف زياد كوسا قال: تراقب الأسواق ومتابعة قضايا المواطنين وقد أغلقتنا مؤخراً أربعة محال تجارية تباع الجبنه والبنبة المغشوشة ومزالت عناصرنا تعمل بشكل مستمر لضبط الأسواق ومخالفة المواد غير المطابقة للمواصفات وتضخ كل المواطنين بمراقبة المواد التي يشترونها خاصة في حال انخفاض سعرها من الحد المقبول وتقديم الشكوى من دون تردد فهدفنا راحة المواطن ورعاية صحتة.

المواطنون الاقتراب منها، حيث يباع كيلو الجبن بما بين ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ ليرة ومن البنبة بما بين ٦٠٠ - ٨٠٠ ليرة ومن لبن الغنم بـ٦٥٠ ليرة والبقر بـ٤٥٠ ليرة. بينما المغشوشة تباع بأسعار زهيدة، فكل كيلو الجبن يباع بأقل من ١٠٠٠ ليرة، ولبن الغنم بـ٤٥٠ ليرة ولبن البقر بـ٣٨٥ ليرة وللبنبة بـ٤٠٠ ليرة، وبالطبع سبب تهاقت المواطنين على هذه المواد المغشوشة هو رخص ثمنها أولاً، وعدم إدراكهم غشها وخطرها على صحتهم تماماً. صاحب محل لبيع الأجبان

تنتشر في العديد من المحال التجارية وعلى بسطات الشوارع والأرصعة في حماة اليوم، ألبان وأجبان مغشوشة، لأنها مطبوخة بمادة السبيداج الخطرة على الصحة العامة، التي تستخدم كمادة أساسية في الدهانات، ومع ذلك تهاقت المواطنين على شرائها لرخص ثمنها، إذ إن نظيرتها السليمة المصنوعة من الحليب الطبيعي بلغت أسعارها عتبة عالية لا يستطيع

حمادة - محمد أحمد خبازي